الفساد: أنماطه وأسبابه وآثاره على مجالات التنمية الاقتصادية

Corruption: its patterns, causes and effects on economic development

- جمال بوزيان رحماني، أستاذ محاضر قسم (أ).[1]
- جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
- الهاتف: 07 70 26 46 08

تاريخ الاستقبال: 2021/08/19 تاريخ القبول: 2021/10/27 تاريخ النشر: 2021/11/15

– ملخص:

تتناول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الفساد وآثاره على مجالات التنمية الإقتصادية، وتهدف إلى التعرف على ماهية الفساد، وأنماطه وأسبابه وميادين شيوعه وآثاره على ميادين التنمية الإقتصادية المختلفة، ولأجل بلوغ هذه الأهداف تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالإعتماد على مختلف المراجع والمصادر التي تناولت موضوعه، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- مظاهر الفساد تتنوع وتتعدد لكن بعضها أكثر إنتشارا من البعض الآخر،
- ترجع أسباب الفساد إلى عوامل سياسية، إجتماعية، ثقافية، إقتصادية وغيرها،
- يترتب عن مظاهر الفساد آثاراً عديدة على مجالات التنمية تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية للمجتمع.

– الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية، أنماط الفساد، آثار الفساد ونتائجه.

- ***Abstract :***

This study deals with shedding light on corruption and its effects on the fields of economic development, and aims to identify the nature of corruption, its patterns, causes, fields of its prevalence and its effects, the study relied on the descriptive analytical approach, using various references that dealt with subjects, Through this study, we reached several results, the most important of which are:

- *Corruption patterns are many and varied, but some are more prevalent than others,*
- *The causes of corruption are due to political, social, cultural, economic and other factors,*
- *The Corruption has many effects on the economic, social, cultural, political and security aspects of society.*

[1]– البريد الإلكتروني: *d.bouziane-rahmani@univ-dbkm.dz*

Keywords: *Corruption, development, corruption patterns and effects*

مقدمة:

الفساد ظاهرة قديمة جداً، لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات قديماً أو حديثاً، مهما بلغ من مراحل نمو وتطور، بما فيها المجتمع الإسلامي على الرغم من الطهر والعفاف الذي ميز الفكر الإسلامي على مر العصور، والمتأمل لشؤون الأمة الإسلامية لا تخطئ عينه صور المفارقات الكبيرة والشاسعة بين واقع الأمة الإسلامية ومنهج الإسلام، فالناظر يرى انحرافات كثيرة وعميقة فيما تبديه من ممارسات ظاهرة، وإذا أمعن هذا الناظر في هذه المفارقات، ربما تظهر له صور مفزعة، تجعل اليأس يدب إلى النفوس، ومرد ذلك هو ضعف الوازع الديني، وغلبة الأهواء واللهث نحو تحقيق المصالح الشخصية، إضافة إلى ضعف الرقابة الذاتية وضعف رقابة المجتمع.

ولعلّ من أسباب عدم تحقيق الإدارة بشكل عام لما تصبو إليه في ظل المتغيرات والمستجدات على الساحة العالمية إنما يعود إلى اتساع دائرة الفساد، وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدليل غموض نقاط التماس بين التوجه العام والخاص، وانحياز الإنفاق العام لجوانب أو مناطق أو مصالح دون الأخرى، أو حتى ربما الانحياز في اتجاه إيرادات الدولة حيث توجه عبر امتيازات ضريبية أو جمركية لفئات دون أخرى، ولقطاعات دون أخرى على حساب مبادئ العدالة والكفاءة والفعّالية، عبر قنوات الرشوة، والاختلاس، والتزوير، وتبادل المنافع بين أفراد الجهاز الإداري، واستغلال النفوذ.. الخ، ونتائج الفساد خطيرة فهي تؤدي إلى هدر واستنزاف الموارد والوقت بما يضعف من حلقة التنمية الاقتصادية، وقد يؤدي حتى إلى زعزعة النظام السياسي وانهياره.

ولدراسة هذا الموضوع تم بلورة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

فيما تتمثل آثار الفساد على مجالات التنمية الاقتصادية ؟

- **فرضيات الدراسة:**

سنحاول طرح جملة من الفرضيات التي قد تعطي إجابة مؤقتة حول هذه الإشكالية التي نوضحها في النقاط التالية:

- يتمثل الفساد في تلك السلوكيات المخالفة للأنظمة والقوانين، وتتعارض مع القيم والأخلاق المجتمعية.
- تتمثل أنماط الفساد في الرشوة، والسرقة، والتزوير، وإستغلال السلطة، والتهرب الضريبي والجمركي، وغسيل الأموال، وشراء الذمم والأصوات، والبيروقراطية، والواسطة والمحاباة ومختلف الظواهر المنحرفة.
- ترجع أسباب الفساد إلى عوامل داخلية متعلقة بجوانب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، أو إدارية أو قانونية وغيرها، وقد ترجع لعوامل خارجية متعلقة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات أو بالقروض والمساعدات الخارجية، أو بنشاط الجماعات الإجرامية المنظمة.
- تتمثل مختلف الآثار المحتملة للفساد على مجالات التنمية الإقتصادية في عرقلة مسيرتها، وإنخفاض النمو الإقتصادي، وتراجع إيرادات الدولة، وزيادة الأعباء والتكاليف، وإنخفاض الإستثمارات الوطنية والأجنبية، وتراجع قيمة العملة، وإختلال ميزان العدالة الإجتماعية، وزيادة حدة الأزمات الإقتصادية، وإنخفاض مستويات القدرة الشرائية، وإنتشار الجرائم واللأمن، والنزوح الريفي، وزيادة التضخم الوظيفي، ...، إلخ.

- **أهمية الدراسة:**

تكتسب الدراسة أهميتها نظراً لخطورة ظاهرة الفساد وتأثيراتها السلبية على جميع الميادين والمجالات، وإزدادت خطورة هذه الظاهرة عندما إرتبطت بالجريمة المنظمة، كما أصبح الفساد من أهم العقبات والمعوقات أمام الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة وإقامة الحكم الراشد، الأمر الذي يتطلب إعطاء أهمية خاصة لهذه الظاهرة.

- **أهداف الدراسة**

تتمثل الأهداف الرئيسية من خلال هذا الدراسة في:

- التعرف على الفساد والتنمية الإقتصادية.
- التعرف على مختلف أنماط الفساد.
- التعرف على الأسباب الدافعة له.
- التعرف على آثاره المختلفة على مجالات التنمية الإقتصادية.

وقد حضي موضوع الفساد في السنوات القليلة الأخيرة بإهتمام كبير على جميع المستويات من قبل الأساتذة والباحثين، بعد أن كان الإهتمام منصباً على التنمية الإدارية والتطوير الإداري، وأجريت العديد من الدراسات التي تؤكد ضرورة الإهتمام بهذه الظاهرة الخطيرة، إلاّ أنه وبالرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع يبدو لنا أنّ هناك ندرة في الدراسات الميدانية التي تناولت الموضوع في الجزائر بصفة خاصة، وحتى إن كانت هناك بعض الدراسات والمحاولات التي تناولت موضوع الفساد لم تسلط الضوء على حقيقته بدقة في المجتمع الجزائري، ولم تتمكن من تحديد تكاليفه وآثاره بدقة.

تقسيمات الدراسة:

سنقوم بدراسة إشكاليتنا من خلال المحاور التالية:

- ماهية الفساد والتنمية الاقتصادية
- مظاهر الفساد وخصائصه
- أسباب الفساد
- آثار الفساد على مجالات التنمية الإقتصادية

1. ماهية الفساد والتنمية الإقتصادية:

1.1. ماهية الفساد:

إنّ الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية قديما، وقد كانت العامل الأساسي في انهيار وسقوط أغلب الحضارات والإمبراطوريات والأنظمة، ومحرك للثورات والانتفاضات، وتزايدت هذه الظاهرة حديثا، وهي ظاهرة لا تعترف بالحدود الزمانية والمكانية، أو يقتصر وجودها على مجتمع ما دون البقية، فلا يوجد على وجه الأرض ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو من الفساد والمفسدين، فالفساد متفشي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وإن كان استشراؤه في الدول النامية أكثر وتأثيره أخطر، وهناك تباين في تعريفات الفساد ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها التباين في الثقافات بين المجتمعات، وكذا الخلفيات الفكرية والاجتماعية المختلفة، وكذا تنوع

أنماط الفساد وصوره، فأصبح ما يعتبر فساداً في مجتمع ما يعتبر غير ذلك في مجتمع آخر، وعلى الرغم من ذلك لم يتوقف الباحثون عند هذه النقطة في تعريف الفساد، وحاولوا ربط تعريفه بالعديد من الممارسات التي يعتبرونها فاسدةً، فمثلاً يعرف البنك الدولي الفساد على أنه سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة[1]، أمّا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تقريرها لسنة 2003، فقد عرفت الفساد على أنه الرشوة بجميع وجوهها، والاختلاس في القطاعين العام والخاص، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية، وإعاقة سير العدالة، إضافة إلى أفعال المشاركة والشروع في كل ما سبق من أنماط الفساد[2]، ويتمثل الفساد في الحياة العامة في إستخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة إجتماعية لشخص، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي، وبذلك يتضمن الفساد إنتهاك الواجب العام وإنحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل، ومن ثم يعتبر هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرى[3]، فالفساد بذلك هو نوع من السلوك المنحرف عن مستوى السلوك الواجب الالتزام به، وليس فقط هذا ما في الأمر إذ أنّ الفساد سلوك منحرف مقرون بتحقيق هدف معين يتمثل في تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، بحيث يكسب الشخص الفاسد منافع غير مشروعة.

2.1 ماهية التنمية الإقتصادية:

مرّ مفهوم التنمية الإقتصادية بمراحل عديدة ومتدرجة وعبر مقاربات مفاهيمية ساعدت على توسعة مفهومه الذي إختلف المفكرون في تحديده كل حسب إختصاصه وميوله، ورغم ذلك فقد أجمع أغلبهم على أنّ التنمية الإقتصادية هي الأداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقق عوامل تقدمها ورفعتها، فقد عرفت على أنها ظاهرة مركبة تتضمن النمو الإقتصادي كعنصر هام وأساسي، مقروناً بحدوث تغير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، أي أنّ التنمية تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في المجتمع، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الإقتصادي والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للإستمرار وإقتران ذلك بآثار إيجابية غير إقتصادية[4]، إذ تنطوي التنمية الإقتصادية على جوانب إجتماعية وثقافية، كالتوزيع السكاني بين الريف والحضر، والدين والعادات والتقاليد، وكل ما يمتد إلى التفاعل بين الإنسان والبيئة الإجتماعية والحضارية التي ينشأ فيها، كما تنطوي التنمية على أبعاد سياسية، وخصوصاً فيما يتعلق بزيادة إسهام الجماعات والفئات المختلفة في المجتمع في صنع القرارات بمختلف أنواعها وعلى جميع المستويات، وخصوصاً تلك التي تهم مصالحهم بشكل مباشر، وهذا ما عبر عنه **تنبرجن** (Tinbergen) بضرورة نشر الوعي عن ميزات

---

[1] محمود عبد الفضيل: **الفساد وتداعياته في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 1243، ص 05

[2] عادل عبد اللطيف: **الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها**، ضمن كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2004، ص 384

[3] السيد علي شتا: **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999م، ص 43.

[4] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف: **الإقتصاد الكلي**، دار حامد، عمان، الأردن، 2006، ص 313.

وطاقات التنمية، وخلق ظروف عامة مساعدة للتنمية[1]، وعرفت كذلك على أنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الإرتقاء بالرفاهية الإجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة[2]، كما عرفت كذلك على أنها فكرة مرتبطة بفكرة التقدم وتتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى، ويشغل النمو الإقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواءاً كان إقتصادياً أو إجتماعياً أو ثقافياً[3]، كما عرفت كذلك على أنها الإنتقال بالوضع الإقتصادي والإجتماعي والسياسي والثقافي لمجتمع ما من حالة إلى حالة أحسن منها، وذلك من خلال الزيادة المستمرة والحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني، مع ضمان توفير الحاجات الأساسية كماً ونوعاً عن طريق العدالة في توزيع الدخل الوطني[4]، وعرفت كذلك على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية وإجتماعية، يتحقق بموجبها للأغلبية من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة، والتي تقل في ظلها عدم المساواة وتقل بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والأمراض، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار الوطن ومستقبله[5]، وتحتل التنمية الإقتصادية مكانة بارزة في الحياة الإقتصادية والسياسية، وهي ترتكز على دعامتين أساسيتين هما: وفرة الإنتاج والعدالة في التوزيع، من خلال الإستغلال الأمثل لمختلف الموارد، لذلك تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيق هدفين: **الأول** إقتصادي من خلال تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع، ورفع مستوى الدخل الفردي، ورفع نصيب الأفراد من الخدمات، والحد من البطالة وعدالة توزيع الثروات،...إلخ، و**الثاني** إنساني إجتماعي يتضمن تحقيق الوظيفة الأساسية للإنسان وهي الحياة الكريمة ونشر الخير والعدل والحق، وضمان حقوق الأجيال المستقبلية.

2. مظاهر الفساد وخصائصه

1.2 مظاهر وأنماط الفساد:

تتعدد مظاهر الفساد وتتنوع لكن بعضها أكثر إنتشارا من البعض الآخر، كما أنّ انتشار بعضها يؤدي إلى انتشار البعض الآخر، ومن خلال الإطلاع على عدة مراجع يمكن ذكر أنماط الفساد على سبيل الذكر لا الحصر في: الرشاوي بجميع أنواعها، والتزوير والتزييف، والسرقة والإختلاس، وسوء إستخدام السلطة والنفوذ وإستغلال الوظيفة، والتهرب الضريبي والجمركي، وغسيل الأموال، وشراء الذمم والأصوات، والبيروقراطية، وإساءة المعاملة، والمحاباة والواسطة، وخيانة الأمانة، والتسيب الوظيفي بكل أشكاله، والغدر، وأخذ فوائد بدون وجه حق، والثراء غير المشروع، وغيرها من المظاهر الأخرى، غير أنّ بعض هذه الأنماط قد يمارس في دولة وبعضها الآخر في دولة أخرى، وقد يكون بعضها شائع في مجتمع معين، وقد لا تخلو ولو من قليلها دولة، وقد تجتمع كلّها أو تزيد على ما ذكر في دولة بعينها.

2.2 خصائص الفساد

---

[1] *Jan tinbergen : **the design of development, Baltimore, the planning**, N.Y. mc graw, hill, 1967, p – p: 03 -04.*

[2] *Bruno cohen bacrie: **communiqué éfficacement sur la développement durable**, les édition demos, paris, 2006, p 12.*

[3] سهير حامد: **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2007، ص 21.

[4] وعيل مولود: **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990 – 2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014، ص 04.

[5] كايد كريم الركيبات: **الفساد الإداري والمالي مفهومه وآثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص 55.

تعد دراسة الفساد وتصنيف أنماطه خطوة ضرورية لما ينبغي فعله للحد من آثاره، فمهما تعددت أنماطه وأشكاله إلاّ أنّ هناك خصائص تميزه عن غيره من الظواهر، نوجز أهمها في النقاط التالية:

- **خاصية السرية:** تعد السرية من أهم خصائص الفساد، فهو عمل خفي ومستتر بسبب ما يتضمنه من ممارسات غير مشروعة من وجهة النظر القانونية والمجتمعية، وهي سمة مرافقة للفساد في أغلب الأحيان، إلاّ أنّه من الممكن أن تصبح ممارسات الفساد مألوفة في حالة استشراء بعض مظاهره في المجتمع، حتى تصبح شيئاً عادياً[1]، وهذه المرحلة تعد من أخطر المراحل على المجتمع، ولذلك عند محاولة كشف ممارسات الفساد فإنّه في الغالب لا يتم الكشف إلاّ عن جزء من الحقيقة التي تم الوصول إليها.
- **خاصية العمدية:** في حالات كثيرة تكون ممارسات الفساد متعمدة، يقوم بها ممارسوها عن قصد، لغرض تحقيق غايات شخصية، وهناك حالات ترتكب فيها ممارسات الفساد عن غير قصد ودون وجود نية مسبقة، هذه الحالات ناتجة عن الجهل ونقص الخبرة والمعرفة، وحتى عن الإهمال واللامبالاة، وفي كلتا الحالتين سواء كان القصد من الفساد متعمداً أو عفوياً ، فإنّ المشرع لا يفرق بين حسن النية وسوئها، يعتبرها أفعالاً فاسدةً[2].
- **خاصية المشاركة:** إنّ أخطر ممارسات الفساد تتم غالبا عبر وسطاء مجهولين، يلعبون الدور الرئيسي في تسهيل مهمة الطرفين، ربما دون أن يعرف أحدهما الآخر، أو دون أن يتقابلا وجها لوجه، وقد يكون لهؤلاء الوسطاء جهة رابعة أو خامسة تسهل العمل للأطراف المستفيدة، ومع الزمن يصبح للفساد وكلاء يتوزعون على المناطق الجغرافية المختلفة، والقطاعات الإدارية والمنشآت ليخدم بعضها البعض بطرق مباشرة، أو من خلال وسطاء جدد[3].
- **خاصية المغامرة والمخاطرة:** تتسم ممارسات الفساد عادة بالمغامرة والمخاطرة، فالشخص الفاسد الذي يتخذ قرارات لغايات شخصية له أو لغيره بعيدة عن المنفعة أو الصالح العام، يعلم مسبقاً أنه يخالف القوانين والأنظمة، كما يعلم أنّ هناك احتمال لكشف ما يقوم به، وهو يعلم كذلك ما يترتب على ذلك من جزاء، وكل هذا يعد مخاطرة ومغامرة من طرفه[4].

وهناك خصائص أخرى تميز الفساد، نذكر منها:

- ينطوي الفساد على استعمال الحيلة والخديعة والتحايل والتمويه.

---

[1] علاء فرحات طالب، علي الحسين حميدي العامري: **استراتيجيات محاربة الفساد الإداري والمالي، مدخل تكاملي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 54.

[2] محمد خالد المهايني: **آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري**، ضمن كتاب آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص 38.

[3] عامر الكبيسي: **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص-ص: 43– 44.

[4] نواف سالم كنعان: **الفساد الإداري والمالي، أسبابه، آثاره، وسبل مكافحته**، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 33، 2008، ص 86.

- تعتبر كل أشكال الفساد خيانة للأمانة.
- يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة بين أطرافه ومرتكبيه.
- يمارس الفساد بأساليب متعددة ومتغيرة مستحدثة، وتتشعب مظاهره.
- ممارسات الفساد يتم التخطيط لها من طرف أشخاص وجهات متمرسة ومحترفة، ولها أساليب ووسائل متعددة، ولها كذلك شبكات منظمة.
- الفساد ظاهرة دولية سهلة وسريعة الانتقال عبر الحدود، وتنتشر في كافة المجتمعات المتقدمة والنامية أو المتخلفة.

3. أسباب الفساد

إنّ تحديد أسباب الفساد يساعد كثيراً على وضع الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة الخطيرة، وفي الواقع إنّ معالجة الأسباب أنجح وأسهل وأفضل من معالجة حالات الفساد بعد وقوعها، فالوقاية خير من العلاج لتفادي الآثار السلبية المختلفة للفساد على مختلف مظاهر حياة الأفراد والمجتمعات، ويمكن حصر بعض أسباب الفساد في الأسباب التالية:

1.3 الأسباب والعوامل السياسية: تعد العوامل السياسية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد، فكلّما كان النظام السياسي منغلقاً وهامش الديمقراطية فيه ضيقاً كلّما أدى ذلك إلى تفاقم الفساد بسبب ضعف المواطنة السياسية وتفشي الأمية لدى المنتخبين، وبسبب اعتبار السياسة مجالاً نمطياً للاغتناء والإثراء، وبسبب المبالغ المالية التي تترتب على ذمة المترشحين للمناصب السياسية، ممّا يوقعهم تحت ضغوط مموّلي حملاتهم، وبالتالي تزداد الضغوط على السياسيين بعد تعيينهم في مناصب المسؤولية، حيث يتردد عليهم مؤيدوهم ليطالبوهم ببعض الوظائف أو الخدمات دون أي اهتمام للطريقة التي ستتم بها، وقد يكون السبب الأول الذي تتفرع عنه جميع صور الفساد هي المواطنة المنقوصة، فالمواطنة المنقوصة هي العلاقة التي تربط بين الحكومة وبين بقية أفراد المجتمع، والتي لا تتصف بالشراكة بل بالتبعية، وقد يتزامن ظهور الفساد في الجهاز الحكومي مع قوة نفوذ هذا الجهاز بفعل الاتساع الكبير في حجمه ودوره وموارده وإمكانياته المخصصة له، ومع ضعف المؤسسات الحكومية المشاركة في التنمية ينشغل الجهاز الحكومي بحماية نفسه وتحصين مؤسساته من الرقابة والمساءلة، وعادة ما تزداد نسبة الفساد في الأنظمة السياسية التي لا توجد عندها مساحة كبيرة من الديمقراطية والشفافية والمساءلة، ولا تتاح فيها حرية التعبير والرأي والرقابة، بحيث لا تخضع تصرفات السلطة السياسية للنقد والمساءلة في ظل عدم وجود أجهزة إعلام حرة قادرة على كشف الحقائق وإظهار مواطن الفساد، كما تتمثل الأسباب السياسية كذلك في[1]:

- عدم إدراك القيادة السياسية لأهمية إصدار التشريعات التي تغلق منافذ الفساد،
- أو تعطيلها لتلك التشريعات وعدم الجدية في تطبيقها،

[1] صالح بن راشد بن علي المعمري: **استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام**، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت، لبنان، 2013، ص 149.

- أو تعديل تلك التشريعات لفتح منافذ الفساد،
- أو عدم تفعيل الأجهزة الرقابية والمحاسبية للقيام بدورها،
- أو التدخل في أحكام القضاء وعرقلة تنفيذ الأحكام،
- أو المركزية الخانقة وعدم تفويض السلطة والصلاحيات.

2.3. الأسباب والعوامل الاقتصادية: يشكل الجانب الاقتصادي بعداً هاماً وراء ظاهرة الفساد، فندرة أو قلة وشح موارد مصدر العيش قياساً مع الحاجيات الفردية الكثيرة والمتطورة باستمرار، وتطور أنماط الاستهلاك والتقليد الاجتماعي والتفاخر، وزيادة عدد السكان وكذا عدد أفراد الأسرة أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة مقابل تواضع الأجور وثباتها لسنوات طويلة، الأمر الذي دفع بالموظفين إلى اللجوء إلى بعض الممارسات المنافية لأخلاقيات الوظيفة، قصد الحصول على المال والمنافع الشخصية لتحقيق أهدافهم وإشباع رغباتهم وحاجياتهم المتطورة، وإن كانت في كثير من الأحيان حاجيات للتفاخر والمعيشة البذيخة، كما يشكل الاقتصاد مدخلاً لممارسة حالات الفساد بأشكاله المتنوعة، فالسياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة، والأزمات الاقتصادية بسبب الحروب والكوارث، أو عدم وجود دراسات جدوى، وتدني مستوى دخل الفرد، وارتفاع تكاليف المعيشة، أو سوء التخطيط قد تكون مدخلاً يشجع الفساد بكل أشكاله، كما أنّ هناك عدة عوامل اقتصادية تدفع باتجاه الفساد أهمها[1]:

- تعطيل آليات السوق وتدخل الدولة بشكل كبير، ممّا يشل المبادرات الفردية والخاصة في المساهمة في بناء الاقتصاد ومعالجة المشكلات والاختلالات الاقتصادية.
- عدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات، وبالتالي قد تكون سبباً في الفساد بل وقد تدعم التغطية المستمرة للفاسدين وتوفر لهم الحماية.
- سيطرة الدولة على الاقتصاد أو احتكار عدد محدود من المؤسسات لمعظم القطاع الاقتصادي، وحماية هذه المؤسسات من المنافسة في شكل تخفيضات ضريبية وجمركية، وخلق أسواق لها في شكل حصص، قد يؤدي إلى تشجيع هذه المؤسسات على ممارسة الفساد.
- سوء الظروف المعيشية للعاملين الناجمة عن عدم العدالة وعدم كفاية نظم التغير المعتمدة من قبل الأجهزة الإدارية.
- انتشار البطالة بمعدلات كبيرة بنوعيها المقنعة وغير المقنعة، واستمراريتها في مجتمع معين قد يساعد في ازدياد الفساد في قطاع الأعمال أو القطاع العام.
- انخفاض الأجور وضعف المرتبات بشكل عام.
- تدهور قيمة العملة بسبب التضخم، ممّا يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للموظفين، وبالتالي فإنهم يسعون إلى تأمين متطلبات العيش عن طريق أساليب غير مشروعة واستغلال مناصبهم ووظائفهم.

[1] علاء فرحات طالب، علي الحسين حميدي العامري(2014): مرجع سابق ص 59.

- محدودية فرص الاستثمار والتهافت على شراء الوظائف ودفع الرشاوي لتأمينها، ممّا يكون سبباً في شيوع حالات الفساد في المجتمع.
- انخفاض أسعار بعض السلع المدعومة في السوق مقارنة بأسعارها الحقيقية، ممّا يشجع على السمسرة فيها، ودفع رشاوي مقابل الحصول عليها مثل الأعلاف، وقد يكون ذلك سبباً في تهريبها عبر الحدود.
- التفاوت الاقتصادي بين الطبقات والفئات الاجتماعية.
- عدم الفصل التام بين القطاعين العام والخاص وتداخل الحدود والعمالة والتمويل.
- عدم وجود ضوابط لأسعار السلع والخدمات ومتابعتها المستمرة.
- انتشار الفقر والعوز بين المواطنين.
- كما أنّ هناك أسباب أخرى نذكر منها:
- انتشار أنماط جديدة من الاستهلاك لم تكن موجودة من قبل كنتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة، وتحرير التجارة العالمية ونفاذ السلع والخدمات التي لم تكن موجودة من قبل في الأسواق، وتطلّع العديد من الفئات لاقتنائها، وفي ظل محدودية دخلهم فليس لهم من وسيلة لتحقيق ذلك إلاّ الرشوة[1].
- الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الشعوب والمجتمعات بسبب الحروب والكوارث تؤدي إلى قلة عرض السلع والمواد مع تزايد الطلب عليها، وما يتبعه ذلك من ظهور للسوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في ظل الظروف الاستثنائية[2].
- رغبة بعض الدول في التوسع وإقامة البنى الأساسية بالرغم من قلة الموارد المالية والثروات الطبيعية، ممّا قد يؤدي بها إلى الاعتماد على المنح والمساعدات وتراكم الديون الخارجية، فتجعلها عرضة لتدخل أطراف خارجية في سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعتبر أهم عوامل مشكلة الفساد، والتي كان من إحدى سماتها ضعف الأداء الاقتصادي للعديد من مؤسسات القطاع العام، وتفشي أشكال الفساد الاقتصادي بانتهاج سياسات اقتصادية ومالية غير ملائمة لم تكن تهدف إلى تنمية الإمكانات الاقتصادية وإنّما شجعت على نمو التجارة الخارجية والاستيراد، وتراكم الديون الخارجية والاعتماد على المنح والقروض من الهيئات الدولية التي تستغل في أغراض أخرى ليست للأغراض التنموية التي منحت من

---

[1] عادل السن: **آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري**، ضمن كتاب آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010، ص-ص: 205– 206.

[2] نفس المرجع السابق ص 205.

أجلها الأموال، كما أنّ نسبة كبيرة من الموارد المالية التي تقدم كإعانات من قبل الدول المانحة قد تذهب لحساب ومنافع النخبة الحاكمة في البلدان النامية[1].

- كما أنّ سياسة دعم السلع وتحديد الأسعار بهدف تخفيض تكاليف المعيشة، قد تؤدي من زاوية أخرى إلى إعاقة وتأثر النمو والإنتاج في القطاع الخاص، حيث تشجع على توسيع السوق غير الرسمي، وتساهم في ظهور طبقة فاسدة من وسطاء طفيليين مستفيدة بتواطؤ الشركات الأجنبية في العقود والمناقصات وفي الاستيراد والاحتياجات الأساسية[2].
- كما أنّ من العوامل الاقتصادية المؤدية إلى ظهور الفساد التحول السياسي والاقتصادي دون تهيئة القواعد الاقتصادية والاجتماعية لهذا التحول، والتوسع في سياسة الإقراض المصرفي دون ضوابط، حتى تضخمت مديونيات القطاع الخاص والأفراد وعجزهم عن سداد ديونهم، والحمى الاستهلاكية وزيادة الدعاية الإعلانية، وتخلي الدولة عن تقديم العديد من الخدمات العامة خاصة في مجال التعليم والصحة، وانتشار التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة، وما تشكله من ضغوط على ميزانية الأسر، وانخفاض الأجور الحكومية، حيث هناك علاقة عكسية بين معدلات الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي، والتناقض الواضح في مطالبة المؤسسات الدولية بضرورة أن تقوم الدولة بمكافحة الفساد والقضاء على الفقر وبين مسألة تحجيم دورها اقتصاديا[3].
- عدم مراعاة السياسات الاقتصادية لتحقيق التوازن والعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، فتؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، ممّا يمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين وتوريطهم لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة، والتحول السريع نحو القطاع الخاص، وبيع المؤسسات والمرافق العمومية للشركات الخاصة الوطنية أو الأجنبية، ممّا يسمح للوسطاء والسماسرة والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الشركات الحكومية بأقل من قيمتها[4].

3.3. الأسباب والعوامل الاجتماعية والثقافية: وهي ذات أثر كبير على تفشي الفساد، وتختلف العوامل الاجتماعية من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، فقد ينظر بعض الأفراد في مجتمع ما إلى بعض الممارسات ويعتبرونها فاسدةً قد لا يعتبرها غيرهم في نفس المجتمع أو مجتمع آخر كذلك.

---

[1] صالح بن راشد بن علي المعمري: مرجع سابق ص 151.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] خليل عطا الله: **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، تجربة الأردن**، ضمن كتاب الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، مصر، ص-ص: 31– 32.

[4] عادل عبد العزيز السن: **مكافحة أعمال الرشوة**، ضمن كتاب الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص 116.

ويمكن ذكر أهم الأسباب أو العوامل الاجتماعية للفساد فيما يلي[1]:

- القيم المشوهة والفاسدة السائدة في المجتمع، حيث يكون هناك تبرير مزدوج لكثير من الممارسات الفاسدة بدون وعي أو بوعي محدود، وأصل هذه القيم هو الموروث من الأمثال والحكايات التي يتم تداولها كمسلمات بدون تفحص ومناقشة واعية لمضامينها وخطورة اعتمادها في اتخاذ قرارات هامة أحياناً.
- شيوع ثقافة الفساد في المجتمع، وتحول الفساد إلى قاعدة عامة يومية في الإدارات العمومية ومنظمات الأعمال.
- فقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير، وعدم قبول التغيير وضيق الأفق والانعزال.
- زيادة أعداد السكان وشح الموارد واستنزافها وعدم تجديدها وتنميتها.
- التمسك بقيم عشائرية بالية، مما يعيق العمل الإداري الرصين، ويساعد في تفشي الفساد في شكل وساطات ومحسوبيات ومحاباة.
- شيوع مظاهر الترف لدى فئة معينة يقود إلى تغيير القيم والعادات الاجتماعية، وظهور عادات استهلاكية.
- شعور بعض فئات المجتمع بالغبن والظلم وعدم المساواة.
- ضعف الوازع الديني ووسائل الضبط الاجتماعي من قيم ورأي عام وسيادة القانون.
- سيادة النزعة الفردية والأنانية والتحرر من الضوابط الاجتماعية كنتيجة للتغيير.

كما تلعب البيئة الثقافية الدور الرئيسي في تجذر ونمو ممارسات الفساد، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي[2]:

- دور الصحافة والإعلام في بناء قيم ثقافية إيجابية أو عكس ذلك.
- دور المؤسسات التربوية والتعليمية، حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً حيوياً في بناء الأجيال.
- الأعراف والتقاليد السائدة مثل المحسوبية والتحيز والمحاباة للأهل والأقارب والأصدقاء سواء كانوا أصحاب حقوق أم لا، وحب المظاهر والتقليد المتوارث، وثقافة العيب في ممارسة وامتهان بعض الأعمال، والتلذذ بممارسة السطوة والنفوذ على الضعفاء وغيرها.
- دور المؤسسة الدينية، حيث ينظر الأفراد دوماً إلى المؤسسة الدينية على أنها حالة من العدالة والنزاهة والقدسية، فإذا ما مارس أعضاؤها سلوكاً غير مقبولاً وبرر ذلك بأساليب وطرق شتى، فإنه يفتح آفاقاً لممارسات فاسدة في إطار التقليد أو القدرة على التبرير.

4.3. العوامل والأسباب القانونية والإدارية: إنّ وضع القوانين وسن التشريعات هما من مهمة من يديرون ويرعون أمور وشؤون المجتمع، وبالقدر الذي تكون فيه تلك التشريعات واضحة وشاملة تكون سادة ومانعة

---

[1] عبد الله أحمد المصراتي: **الفساد الإداري، نحو نظرية اجتماعية في علم الاجتماع، الانحراف والجريمة (دراسة ميدانية)**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 72.

[2] علاء فرحات طالب، علي الحسين حميدي العامري: مرجع سابق ص 59.

للخلل، غالقة لمنافذ الفساد، وقد تأتي الأسباب القانونية والتشريعية المؤدية للفساد عبر وجود ثغرات في القوانين والنظم والتعليمات، ينفذ من خلالها الفاسدون، وعدم وجود مبادرات لمعالجتها أو تنبيه المسؤولين إلى الأضرار التي تنجم عنها[1]، هذا بالإضافة إلى الثنائية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيراتها تبعاً للأطراف والجهات التي تطبق في حقها، وتتمثل أسباب الفساد أحياناً في إصدار القرارات المخالفة للّوائح المنظمة للعمل عن جهل بالتشريعات ونقص الخبرة والممارسة، أو إصدار قرارات تسلطية حسب مزاج متخذها ومصالحه، كما قد تكون الأنظمة والتشريعات قديمة وضعيفة لم تعد تتجاوب ومتطلبات التنمية، أو أنها قائمة على أسس غير واضحة، أو قد تكون محدودة في الأنشطة وتوزيع المسؤوليات، أو تحتوي على نوع من الفوضى والعشوائية سواء في الأساليب المستخدمة أو في تفسير نصوصها، [2]، كما أنّ من أسباب الفساد في الجانب التشريعي هو عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وطغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى، الأمر الذي يخل بمبدأ الرقابة المتبادلة بينها، ومن ثم جعل عناصر السلطة السياسية القائمة شكلية في مجملها[3]، كما أنّ وجود نصوص صارمة لا تكف إذا لم تطبق كما ينبغي من القضاة نتيجة لضغوط سياسية، أو تطبق بشكل انتقائي على البعض ولا تطبق على البعض الآخر، كما أنّ اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم، وعدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة يعتبر سبباً في انتشار الفساد، من خلال بقاء مرتكبيه أحراراً طلقاء دون عقاب، وقيام بعض المتورطين فيه بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم مقابل ما يقدم لهم من مبالغ مالية كبيرة وهدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بطرق مشروعة، وقيام بعض المحامين بتولي الدفاع عن قضايا الفساد والرشوة مقابل مبالغ مالية، ويتم ذلك بالتواطؤ مع بعض القضاة الذين يمارسون سلطاتهم من خلال الأحكام التي يصدرونها[4].

كما وأنّ هناك بعض الأسباب والعوامل المؤدية للفساد كنشاط الشركات المتعددة الجنسيات ونشاط عصابات الجريمة المنظمة، وكذا المساعدات والقروض الخارجية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية وما يترتب عنها من تقويض سيادة الدولة المقترضة ويسمح بالتدخل في شؤونها الداخلية.

4. آثار الفساد على مجالات التنمية الإقتصادية:

يترتب على ممارسات الفساد تكاليف كبيرة تمس جميع مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وبما أنّ مجالات التنمية الاقتصادية تتعدد من الاقتصادية إلى الاجتماعية إلى السياسية فالثقافية والأمنية وغيرها، لذا تتعدد آثار الفساد على التنمية الاقتصادية بتعدد مجالاتها وهو ما نوضحه كالآتي:

---

[1] الوادي محمود حسن: **تنظيم الإدارة المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 235.

[2] القيسي أعاد علي حمود: **القانون الإداري دراسة مقارنة**، الطبعة الثالثة، أكاديمية شرطة دبي، دبي، 2008، ص 322.

[3] صالح بن راشد بن علي المعمري: مرجع سابق ص 156.

[4] عادل السن: مرجع سابق ص 206.

1.4 الآثار الإقتصادية للفساد: إنّ المظهر الأكثر بروزاً في الآثار السلبية للفساد هو تكلفته الاقتصادية الكبيرة، ويدخل في إطار هذه التكلفة مجموعة كبيرة من العناصر التي يتحملها المجتمع ومؤسساته، حيث أنّ هناك كلفة مادية تتضح بمجمل إجراءات وآليات وطرق مكافحته لمنعه من الحدوث، أو متابعته وملاحقته، وهناك كلفة أخرى تتضح من إجمالي كلف حالات ممارسة الفساد في مختلف مرافق الدولة، أمّا الكلفة الأخرى فهي كلفة معالجة الآثار السلبية المرافقة لحالات الفساد وما يليها من تداعيات[1]، ويمكن ذكر أهم آثار الفساد على الجوانب الاقتصادية فيما يلي:

- **عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية** إنّ الزيادة المستمرة في صور وحالات الفساد في كثير من البلدان يقوض بشكل كبير بعض أهم الشروط الأساسية للتنمية، وقد يصل إلى الحد الذي يصبح الفساد معوقاً لمسيرة التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، فيؤدي إلى استنزاف موارد التنمية، وعادة ما تضطر حكومات هذه الدول إلى تحويل حصص متزايدة من دخولها إلى أنظمة منع ومحاربة ومكافحة الفساد لديها، هذه الموارد كان من الممكن استثمارها، كما يؤدي الفساد إلى ارتفاع نسب البطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة الشعور بعدم الأمان، كما قد يقود الفساد إلى فشل الدولة في جذب الاستثمارات الخارجية، وزيادة هروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطاً أساسياً لجذب الاستثمارات الخارجية[2]، فتكون نتيجة الفساد إحجام المستثمر الأجنبي من استثمار أمواله في دولة يكثر فيها عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة، والتي يحل محلها الفساد الذي يهدده بفقدان أمواله أو عدم إستطاعته على تحقيق الأرباح التي كان يتوقعها.
- **يؤدي الفساد إلى تخفيض النمو الاقتصادي** من خلال تخفيض معدلات الاستثمار، إذ تشير الكثير من الدراسات إلى التأثيرات السلبية للفساد على النمو الاقتصادي، من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر إلى دفع الرشاوي التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف إنجاز الأعمال، ويؤثر الفساد على النمو الاقتصادي كذلك من خلال تشويه بنية الإنفاق الحكومي، إذ أنّ مشاريع الاستثمار في القطاع العام تهيئ فرصا للمسؤول الحكومي في الحصول على الرشاوي، لذا فإنّ الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل طلب الرشوة فيها، كما يؤثر الفساد على النمو الاقتصادي من خلال تفاقم وعجز الموازنة العامة، إذ يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة، من خلال التهرب الضريبي والجمركي، أو الحصول على ميزات، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة، كما يقود الفساد إلى ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعياتها، وذلك عندما يتم إرساء العقود والمناقصات بصورة فاسدة، فيتم منح عقود الأشغال العامة إلى مؤسسات تفتقر للكفاءة، ولا يحفز المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الاستفادة من وفورات الحجم الناتجة عن هذه المشروعات والنمو الاقتصادي الناتج عنها[3].

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، الطبعة 03، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 397.

[2] نعيم إبراهيم الظاهر: **إدارة الفساد دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة**، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 51.

[3] منير الحمش: **الاقتصاد السياسي – الفساد – الإصلاح – التنمية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2006، ص 29.

- **يؤدي الفساد إلى زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل** كما يؤدي الفساد إلى إثراء القلة القليلة على حساب الكثرة الكثيرة من أفراد المجتمع، ممّا يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء، ممّا يؤدي إلى حالة من التمييز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع، وبما أنّ الفساد يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي، فهو بذلك يساعد على تراجع المستويات المعيشية، كما أنّ الزيادة المستمرة في الضرائب المفروضة دون التفرقة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات الفقيرة يعمل على تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، كما أنّ إساءة استخدام برامج الدعم للسلع والخدمات الاجتماعية الهادفة إلى رفع المستوى المعيشي للفقراء يعمّق الفقر ويساعد على استمرارية التفاوت المعيشي بين أفراد المجتمع، كما أنّ ارتفاع تكاليف الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن بسبب الفساد ينعكس سلباً على استفادة الفئات الأكثر احتياجا من هذه الخدمات[1].

- **يساهم الفساد في التخلف الاقتصادي:** يهدد الفساد حالات نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وما يتبع ذلك من تخلف اقتصادي، حيث يتم شراء تكنولوجيا بشكل منعزل عن ما يرافقها من معرفة متكاملة من أساليب استخدامها، وصيانتها وتطويرها بما يتماشى ومتطلبات البيئة المحلية[2].

- **يؤدي الفساد إلى زيادة معدلات التضخم:** يساهم الفساد في زيادة معدل التضخم واستمراره، إذ أنّ الارتفاع التدريجي في الأسعار يساهم في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الأجور بين أفراد المجتمع، فتصبح هناك فئات تتمتع بمستويات عالية من الرفاهية نتيجة ارتفاع دخولهم، وهي فئات في الغالب قريبة من مركز القرار وأصحاب المسؤوليات الإدارية العليا في الدولة، أمّا الفئات الأخرى في المجتمع فتستلم أجوراً لا تكف متطلبات المعيشة في ظل الارتفاع الكبير في أسعار جميع السلع والخدمات في السوق.

وتنعكس الآثار السلبية السابقة على قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، ممّا يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات مقومة بالعملة الوطنية وانخفاض معدل زيادة الصادرات بسبب تكلفتها وخاصة في ظل ضعف قدرتها التنافسية، ممّا يؤدي إلى عجز الميزان التجاري للدولة، وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع المديونية الخارجية والفوائد المترتبة عليها، ويترتب على انخفاض قيمة العملة الوطنية ضعف قدرتها الشرائية، ممّا يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وغلاء الأسعار، وانخفاض الدخول الحقيقية بصفة عامة[3].

2.4 الآثار الإجتماعية والثقافية للفساد:

تبرز المخاطر الاجتماعية للفساد أكثر وتتعاظم عندما يزيد تقبل أفراد المجتمع لممارسات الفساد، ويعتبرونها أسلوب عمل ومنهج كسب، حيث يبدأ النسيج الأخلاقي والثقافي للمجتمع في الانهيار لما تحدثه ممارسات الفساد

---

[1] هاشم الشمري، إيثار الفتلي: **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 94.

[2] علاء فرحات طالب، علي الحسين حميدي العامري: مرجع سابق ص 64.

[3] حمدي عبد العظيم: **عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي)، منهج نظري وعملي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 75

من تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية، وتكريس التفاوت الاجتماعي وإشاعة وانتشار روح اليأس بين أبنائه، ومن جملة التأثيرات السلبية للفساد على النواحي الاجتماعية والثقافية ما يلي:

- يؤدي الفساد إلى إحداث خلل في القيم الإجتماعية والثقافية ومنظومة المبادئ السامية العليا في المجتمع، فيؤدي إلى تقليص القيم الإيجابية قيم المصلحة العامة، وقيم المشاركة وقيم الإنتماء، وتنشأ محلها قيماً وأعرافاً وتقاليد جديدة تتحكم بها وتديرها عقلية السوق والمنافع الخاصة الخاضعة لمعيار الكسب والجشع والطمع[1]،
- يؤدي الفساد إلى الإخلال بمبدأ العدالة الإجتماعية والمساواة وسوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع الواحد، إذ تحصل فئة على مكاسب غير مشروعة وهذا يساعدهم بمرور الوقت على زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل[2].
- يؤدي الفساد إلى المساس بالأمن وبالصحة العامة، فالرشاوي التي تدفع إلى الجهات المسؤولة عن التفتيش والمراقبة مثلاً والمتعلقة بالشروط الصحية والأمنية تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم والمستشفيات، وأنظمة الأمان في المصانع والتخلص من النفايات الضارة بالبيئة، هذا بالإضافة إلى التساهل في تطبيق أنظمة المرور وتسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد، وربما حتى تهريب المخدرات[3].
- يؤدي الفساد الإداري إلى تعميق وإنتشار حالات الجهل في المجتمع[4]، كما يساهم في تردي نظم التعليم ونظم الرعاية الصحية، ويدفع بأصحاب الكفاءات العلمية إلى الهجرة نتيجة لتولي غير الأكفاء وغير المؤهلين للمناصب الحكومية الرفيعة والهامة بسبب آليات المحاباة والمحسوبية،
- يؤدي الفساد إلى بروز فئات جديدة صاعدة إلى قمة الهرم الاجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من دخول غير مشروعة وعائدات إجرامية، وعادة ما تنجح هذه الفئات في الوصول إلى إقامة علاقات وطيدة مع كبار المستثمرين ورجال الأعمال، بل وعلاقات نسب ومصاهرة، فضلاً عن التقرب إلى كبار المسؤولين وصناع القرار في المجتمع، فيحقق لهم ذلك مكانة اجتماعية ونجومية تشجعهم على إذلال التابعين والمحيطين بهم من العمال والفلاحين الصغار والفقراء، ممّا يولد لدى هؤلاء الفقراء الرغبة في الثورة والانتقام، وبالتالي حدوث الصراع الطبقي ولجوء الفقراء إلى العنف المجتمعي ضد الأثرياء بصفة عامة والأثرياء الجدد بصفة خاصة،
- كما يؤثر الفساد على التركيبة السكانية للمجتمع من خلال زيادة استقدام العمالة الأجنبية وبأعداد كبيرة من كل الفئات والمستويات والتخصصات ودون مبرر لذلك، وما تجلبه هذه العمالة الوافدة من أنماط سلوك

---

[1] محمود محمد معابرة: **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الأردني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2011، ص 122.

[2] صلاح الدين فهمي محمود: **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص93

[3] عبد الهادي أحمد محمد: **الإنحراف الإداري في الدول النامية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 132.

[4] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: مرجع سابق ص 401.

وممارسات وعادات قد تكون غير مألوفة، وقد تطالب هذه العمالة ببعض الحقوق كالتجنس مثلاً، وربما قد يفرض على الدولة تجنيس هذه العمالة، فيحدث خلل سكاني وتهدد تركيبة المجتمع، بل وربما يصبح السكان الأصليون أقلية في وطنهم.

- ويؤدي الفساد أيضا إلى تغيير في القيم الأخلاقية والعادات الاستهلاكية، ويؤدي إلى تعامل مرن مع القوانين لدرجة عدم الاحترام والتقيد بها لا سيما إذا تعارضت مع الأهداف والمصالح الخاصة، كما يؤدي استفحال مظاهر الفساد إلى ظهور عناصر مدعمة ومساندة لاستمراره وإعاقة جهود مكافحته واجتثاثه، حيث تتشكل عصابات منظمة وجماعات ذات مصالح مشتركة منهمكين على النهب المنظم في الإدارات العمومية، لا يسمحون بأي تغيير للاستفادة من جرائم التهريب أو من عمولات الصفقات العمومية وغيرهما[1].

3.4 الآثار السياسية والأمنية للفساد: تتمثل الآثار السياسية والأمنية للفساد على سبيل الذكر لا الحصر فيما يلي:

- تؤدي ممارسات الفساد إلى عدم الاستقرار السياسي وظهور بوادر الصراع السياسي بين النخب السياسية سواء كانت أفراد أو أحزاب، وانتشار حالات السيطرة على الحكم بوسائل غير مشروعة كالقوة واستعمال العنف وتدمير مؤسسات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات وغيرها، وتحويلها إلى مجرد واجهات سياسية للحزب الحاكم[2]، فالمحافظة على سيادة القانون تقتضي معاقبة المفسدين مهما كانت مواقعهم، وإذا كانت القوانين لا تطبق على كافة الأشخاص وبنفس المستوى، ولا تصل بأحكامها إلى كبار المفسدين والمرتشين، ولا تطبق إلاّ على الضعفاء فإنّ ذلك يعني انهيار الشرعية في الدولة، وهذا قد يقود إلى تطلع فئات فاسدة لا تجد لنفسها موقعاً في الدولة إلى الطعن في السلطة القائمة لتحل محلها في مواقع السلطة والثروة والفساد، كما قد يدفع الدوائر غير الفاسدة في قوات النظام إلى الانقلاب وعزل النظام القائم، وبالتالي تكون النتيجة القضاء على الديمقراطية إن كانت موجودة أصلاً[3]، كما أنّ السلطة السياسية إذا ما غضّت نظرها عن انتهاكات القانون والشرعية، فأي حديث عن سيادة القانون أو مبادئ المشروعية سيقابل بالاستخفاف والاعتراض، ويفتح الباب أكثر لمخاطر الانحرافات والفوضى، كما يؤدي إلى فقدان الثقة بالحكومة وزوال هيبة الحكم في نفوس المواطنين، وزرع القنوط واليأس لدى الرأي العام، وقد يفقد المواطن ثقته بنفسه وينعدم لديه الأمل في الإصلاح، ممّا يشجع الكثير على عدم مقاومة الفساد فيزداد انتشارا، الأمر الذي يصبح معه المجتمع عرضة للتخلف والانهيار.
- إنّ للفساد عواقب سلبية كثيرة على دور الحكومة في تحقيق الاستقرار والطمأنينة والتماسك المجتمعي، ذلك أنّ الفساد يسهم في خلق الصراع بين طبقات المجتمع، وهذا الصراع قد لا يقتصر ميدانه بين المجتمع

---

[1] علاء فرحات طالب، علي الحسين حميدي العامري: مرجع سابق ص 66.

[2] علاء فرحات طالب، علي الحسين حميدي العامري: مرجع سابق ص-ص: 66- 67.

[3] صالح بن راشد بن علي المعمري: مرجع سابق ص-ص: 216-217.

وسلطة النظام، بل قد ينتقل إلى الكتل والأحزاب السياسية للإيقاع ببعضها، وخاصة في الدول ذات التعددية الحزبية، وبوسائل غير مشروعة في الوقت الذي يلجأ فيه الحزب الحاكم إلى تفضيل أنصاره ومحاباة أعضائه وإثرائهم، ممّا يؤدي إلى إثارة الإستياء ونشوء سلوكيات دفاعية وإن كانت فاسدة كرد فعل لذلك[1]، كما أنّ عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الصراعات عادة ما يتبعه تغيير في قادة المؤسسات بأجهزة الدولة، ليس لعدم كفاءتهم الإدارية وإنما بحثاً عن بدلاء لهم ممّن يتوافر فيهم الولاء السياسي، وقد يكونون أقلّ كفاءة، وإجراء كهذا يفتح الباب على مصراعيه للفساد الإداري، فيؤدي إلى المحسوبية السياسية والحزبية والطائفية، ويصيب الموظفين بالإحباط واليأس ويدفعهم إلى اللّامبالاة والتسيب.

- يؤدي الفساد إلى إضعاف الحكومة من الداخل والخارج، فعلى الصعيد الداخلي يؤدي الفساد إلى عزوف أصحاب الكفاءات وإضعاف مواقعهم، وتهافت الطامعين لتحقيق المنافع وإن قادهم ذلك إلى التفريط والتنازل عن مصالح الوطن تجاه العالم الخارجي، كما يؤدي الفساد إلى انكماش الشخصية وغياب الشفافية وضعف الرقابة، وعلى الصعيد الخارجي تنكشف الدولة أكثر أمام القوى الخارجية من حكومات وشركات دولية، ففقدان الشرعية وعدم الاستقرار السياسي والتخبط في قرارات غير عقلانية، يضعف موقف الدولة أمام القوى الخارجية[2].
- إنّ أخطار الفساد على النظام السياسي متعددة الأوجه، فالفساد يسلب عن سياسيي الدولة وقاداتها المصداقية والنزاهة والإخلاص، ويضعف الولاء الوطني والانتماء إليه، كما يؤدي إلى تسلط الأطراف والعناصر الطامعة والطامحة إلى التربع على النظام، ممّا يفقد النظام الثقة لدى المنظمات الدولية، كما يؤدي إلى النيل من سيادة الدولة والتدخل في شؤونها وخصوصياتها، وفرض الشروط القسرية عليها، كما يطمع فيها أعداؤها، ويوسع الفجوة بينها وبين مواطنيها، فتضطرّ إلى استخدام العنف وتبدأ الصراعات والاضطرابات، وربما الانقلابات والانهيار.
- أمّا من جانب التأثيرات السلبية للفساد على أمن واستقرار المجتمعات، فإنّ الفساد يؤدي إلى ظهور جماعات الجريمة المنظمة، والمنظمات المتطرفة، فيؤدي ذلك إلى حالة من اللّأمن وعدم الشعور بالطمأنينة، وإلى اشتداد الفقر وهروب رؤوس الأموال وفرص الاستثمار، وإلى زيادة الفجوة الطبقية التي تؤدي إلى الصراعات بين الطبقات، وإلى الانفلات الأمني والاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية[3]، كما يؤدي الفساد إلى تنشيط عصابات الجريمة المنظمة، من خلال سيطرتها على المواقع والوظائف المحورية في الدولة، كالشرطة والجمارك، وإدارات ودوائر الضرائب والقضاء والأحزاب السياسية، فتمرر من خلالها عمليات التجارة المشروعة.

---

[1] عامر الكبيسي: **الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته**، مؤسسة اليمامة للنشر والتوزيع، الرياض، 2009، ص 20.

[2] كايد كريم الركيبات: مرجع سابق ص 66.

[3] صالح بن راشد بن علي المعمري: مرجع سابق ص 266.

5. الخاتمة

لا يعد السلوك الفاسد طبيعة متأصلة في النفس البشرية لأنّ الإنسان مولود بالفطرة السليمة، لكنه قد يصادف أسباباً عدة تجعله ينحرف عن السلوكيات السائدة والقيم والمبادئ المتعارف عليها، وقد تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية الفساد وأنماطه وأسبابه وآثاره المحتملة على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية للمجتمعات والدول، ولقد اختلفت كتابات الباحثين والدارسين في تحديد ماهية الفساد، وحصر مظاهره وأنماطه وأسبابه تبعاً للمفهوم الذي يتبناه كل دارس عن مفهوم الفساد، فمظاهر الفساد وأنماطه تتعدد وتتنوع لكن بعضها أكثر إستشراءاً من البعض الآخر، كما أنّ إنتشار بعضها يؤدي إلى إنتشار البعض الآخر، وعلى الرغم من صعوبة تحديد أسبابه إلاّ أنّ الكل يجمع على أنّ أسباب الفساد قد ترجع لعوامل داخلية متعلقة بجوانب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، أو إدارية أو قانونية، وقد ترجع لعوامل خارجية متعلقة بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات أو بالقروض والمساعدات الخارجية، أو بنشاط الجماعات الإجرامية المنظمة، وهي جميعاً أسباب مترابطة في تهيئتها لظروف نشوء مظاهر الفساد وانتشارها، إذ لا يمكن حصر أسباب الفساد في عامل معين بمعزل عن الفلك العام للعوامل الأخرى، كما قد لا تكون أسباباً مجتمعة في مجتمع واحد أو دولة واحدة، فقد تختلف أسباب الفساد من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى، وقد تكون مجتمعة كما قد تكون منفردة، وهذه الأسباب التي أدت إلى ظهور وانتشار الفساد يترتب وينتج عنها آثاراً ومخاطر عديدة تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية للمجتمع، قد تكبر في مجال وتصغر في المجالات الأخرى، كما قد تنبسط في مجتمع أو دولة دون غيرها حين تتهيأ لها الظروف والأحوال، حيث ينتج عن الفساد انهيار الاقتصاد ونهب الثروة، وكذا تسلط الجماعات والشركات، وانتشار المشاكل الاجتماعية المختلفة، وبروز الثقافات السلبية وظهور عصابات الجريمة وارتفاع معدل الإجرام، وتراجع الأمن ويظهر الاضطراب وعدم الاستقرار ويكثر التعسف، لذلك يعتبر الفساد ظاهرة مرفوضة يجب معالجتها والتخلص منها وحماية المجتمع من آثارها السلبية.

توصيات الدراسة:

في الأخير نود تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن يسهم تطبيقها في مكافحة مظاهر الفساد والحد من آثاره وأخطاره نجملها في النقاط التالية:

- ضرورة توفر الإرادة السياسية الصادقة والنوايا الحسنة لمكافحة الفساد،
- القضاء على البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية في الأجهزة الإدارية.
- ضرورة وضع مدونة سلوك أخلاقيات الوظيفة بالنسبة لممارسة الوظائف في مختلف الميادين، تتضمن ما يجب عمله وما لا يجب عمله، لتكون مرشداً وموجهاً لسلوك ،
- مراجعة الأجور وتحسينها بما يتماشى ومقتضيات الوقت الراهن، والقضاء على الفوارق الكبيرة فيها،
- تحيين وتطوير القوانين والتشريعات لمواكبة المستجدات على الساحة الوطنية والدولية، وتشديد العقوبات وضرورة تناسبها مع جسامة الجرائم المرتكبة وجرائم الفساد،

- تنمية العلاقات مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد، وتوطيد التعاون مع المجتمع المدني الدولي والمحلي، والتركيز على تنمية الوعي المجتمعي وتعريفه بمشكلات الفساد وآثارها.

6. قائمة المراجع:

- **الكتاب:**

1) حمدي عبد العظيم: **عولمة الفساد وفساد العولمة (إداري، تجاري، سياسي، اجتماعي، ثقافي)، منهج نظري وعملي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

2) خليل عطا الله: **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي، تجربة الأردن**، ضمن كتاب الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

3) السيد علي شتا: **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

4) سهير حامد: **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق، عمان، الأردن، 2007.

5) صالح بن راشد بن علي المعمري: **استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في القطاع العام**، مؤسسة الإنتشار العربي، بيروت، لبنان، 2013.

6) صلاح الدين فهمي محمود: **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.

7) طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري: **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

8) عادل عبد اللطيف: **الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها**، ضمن كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2004.

9) عادل عبد العزيز السن: **مكافحة أعمال الرشوة**، ضمن كتاب الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

10) عادل السن: **آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري**، ضمن كتاب آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2010.

11) عامر الكبيسي: **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

12) عامر الكبيسي: **الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته**، مؤسسة اليمامة للنشر والتوزيع، الرياض، 2009.

13) عبد الله أحمد المصراتي: **الفساد الإداري، نحو نظرية اجتماعية في علم الاجتماع، الانحراف والجريمة (دراسة ميدانية)**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011.

14) عبد الهادي أحمد محمد: **الإنحراف الإداري في الدول النامية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1997.

15) علاء فرحات طالب، علي الحسين حميدي العامري: **استراتيجيات محاربة الفساد الإداري والمالي، مدخل تكاملي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

16) القيسي أعاد علي حمود: **القانون الإداري دراسة مقارنة**، أكاديمية شرطة دبي، دبي، 2008.

17) كايد كريم الركيبات: **الفساد الإداري والمالي مفهومه وآثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان 2015.

18) محمد خالد المهايني: **آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري**، ضمن كتاب آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

19) محمود محمد معابرة: **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الأردني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

20) منير الحمش: **الاقتصاد السياسي – الفساد – الإصلاح – التنمية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2006.

21) نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف: **الإقتصاد الكلي**، دار حامد، الأردن، 2006.

22) نعيم إبراهيم الظاهر: **إدارة الفساد دراسة مقارنة بالإدارة النظيفة**، دار عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

23) هاشم الشمري، إيثار الفتلي: **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

24) الوادي محمود حسن: **تنظيم الإدارة المالية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- **المجلات:**

1) محمود عبد الفضيل: **الفساد وتداعياته في الوطن العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد 1243.

2) نواف سالم كنعان: **الفساد الإداري والمالي، أسبابه، آثاره، وسبل مكافحته**، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 33، 2008.

- **الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1) وعيل مولود: **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990 – 2010**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2014.

- **المراجع الأجنبية**

1) *Bruno cohen bacrie : communiqué éfficacement sur la développement durable, les édition demos, paris, 2006, p 12.*

2) *Jan tinbergen : the design of development, Baltimore, the planning, N.Y. mc graw, hill, 1967.*